في خضم المفاوضات الجارية وعلى مشارف المفاوضات القادمة :

مسؤوليات المتفاوضين تجاه شعوبهم والتاريخ والمستقبل والسلام

مررنا نحن العرب الفلسطينيين بتجربة مريرة في هذا البرزخ الذي نعيش فيه منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو. فقد أنهت قيادتنا الشرعية حالة الحرب مع الإسرائيليين، على أمل الوصول إلى حالة السلام. ودخلت إلى أراضي الوطن وأقامت السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل تعايش مع الإسرائيليين تحكمه نظريا شروط الاتفاقات وعمليا أوضاع احتلال يأبى أن يزول.

تنبع مرارة هذا الوضع من أكثر من سبب. وكلها - تقريبا - أسباب إسرائيلية تعود إجمالا إلى النوايا المضمرة ضد مجرد وجود الفلسطينيين فوق أرض بلادهم. فالأحزاب الدينية واليمينية لا تخفي تطلعها إلى ترحيل الفلسطينيين فورا، والأحزاب الأخرى تتكلم بلسان الحال قائلة : " ليت ذلك يكون ممكنا! ولكن علينا أن نجعله كذلك تدريجيا..! وفي انتظار حدوث هذا لا تخافوا، فنحن لن نمنحهم فرصة ليتنفسوا ويتكاثروا ..." وتفسيرا وتوضيحا لهذا الكلام يقول الواقع المعاش : لقد خرج الفلسطينيون من عهد الاحتلال نظريا، في حين احتفظ الإسرائيليون لأنفسهم بجميع مزايا السيطرة دون أن يدفعوا أي تكلفة وثمن لها، واخترعوا لإدامة هيمنتهم الخانقة بضعة أمور لا يمكن أن تطاق لاسيما إذا استمرت هذا الوقت الطويل كله.. ومنها بدعة السيطرة على المعابر التي لا يستطيع الإنسان الفلسطيني أن يمر إلى البلدان العربية المجاورة ولا يستطيع العربي أن يدخل إلى المناطق الفلسطينية إلا من خلالها وتحت أنظار رجال الشينبيت المختفين وراء الزجاج المعتم، ومنها بدعة السيطرة الاقتصادية التي استنزفت موارد الفلسطينيين ومدخرات الأبناء العاملين في الخارج فالإسرائيليون ربطوا الضفة وقطاع غزة في زمن الاحتلال بسوق العمل وسوق الاستهلاك الإسرائيلي وثابروا على استنزاف العامل الفلسطيني والسوق الفلسطينية لتحقيق الأرباح الفاحشة على حساب مستقبل الاقتصاد الوطني، وقد يكون أسوأ البدع وأفظعها على المدى البعيد احتكار مصادر المياه ونهب أية خزانات طبيعية جوفية في باطن الأرض، كما هو الحال في قطاع غزة الذي يسعى الإسرائيليون إلى التعجيل بالقضاء على الزراعة فيه وتحويله الى صحراء قاحلة من خلال نهب احتياطيه الطبيعي وتسريع تملح مياهه، ومن هذه البدع أيضا بدعة منع الفلسطينيين من التنقل الداخلي بين قطاع غزة والضفة الغربية وتجريد الاتفاق المرحلي الذي نص على الوحدة الإقليمية بينهما من الحد الأدنى من المغزى بالنسبة للفلسطينيين. وهكذا تعمد الإسرائيليون التضييق على الفلسطينيين بعد التوقيع على اتفاقات السلام بما يزيد على تضييقاتهم في زمن الاحتلال المباشر والصريح كأنما ليعاقبوهم على أن أرادوا الاستقلال أو ليحملوهم على القول إن الأفضل بالمقارنة هو زمن الاحتلال . والحاصل أن سياسات الحكومات المتعاقبة منذ التوقيع على الاتفاقات كانت بعيدة كل البعد عن عقلية السلام ونفسية السلام، وأنها ألقت جانبا معظم النصوص التي اشتملت على قدر من التيسير على الفلسطينيين، وفسرت النصوص الأخرى بشكل يحرمهم من أية فرصة للراحة والرفاه والتطور. وتصرفت حيال أراضي الضفة والقطاع كأنما هي في سباق مع الوقت لنهب أكبر مساحة ممكنة واحتجازها لحساب مستوطنين لم يأتوا بعد.

مفاوضات بلا مرجعية

ومع ذلك ظلت المفاوضات جارية ومستمرة بين الطرفين طوال الوقت ولو لم تكن لها أية ثمرة. وكان لا بد لهذه المماطلة التي مارسها الإسرائيليون على راحتهم واكتوى الفلسطينيون

بآثارها ماديا ومعنويا أن تؤدي إلى حالة من فقدان التصديق بعملية السلام كلها جملة وتفصيلا فبغض النظر عن حالة العداء المتأصلة والنوايا العكرة، فإن المفاوضات على المسار الفلسطيني اتسمت بعبثية وتكرارية تبعث على التثاؤب وتذكر الناس (بحدوتة الدبانة). بل إن عملية السلام ـ بمجملها، وبتحركاتها، وبمؤتمراتها، وبسحنة منسقها الأمريكي، وبما تخللها من مواسم انتخابات رؤساء أمريكيين ورؤساء وزارات إسرائيليين ـ بدت في شكل حدوتة دبانة طويلة يستحيل على الجمهور الفلسطيني أن يحس بالرغبة في متابعتها.

وأية عبثية هي أوضح من أن تظل إسرائيل طوال عقود من الزمن الذي مضى على إنشائها تدعو الفلسطينيين إلى إلقاء السلاح وإلى التفاهم عبر طاولة المفاوضات، فلما جاءها الفلسطينيون إلى الطاولة إذا بها ترفض الاحتكام الى نصوص الاتفاقات التي لم يجف حبرها، وتأبى تحكيم أي محكمين مهما كانت مكانتهم الدولية. خلاف حكيم الزمان دينيس روس وخالته الحنون ذات الطلعة البهية مادلين اولبرايت؟

وكيف لعملية مفاوضات أن تكون جادة ومثمرة إذا لم يكن هناك معايير أونصوص أو مرجعيات عرفية أو منطقية يمكن اتخاذها فيصلا عند تضارب وجهات النظر؟

لقد دعا الإسرائيليون الفلسطينيين إلى إلقاء السلاح والجلوس إلى المفاوضات. ثم أذاقوهم على طاولة المفاوضات صنوف القهر والإذلال ومارسوا حيالهم أحابيل الالتواء والتبخيس وأخرجوهم من كل دورة من دورات المفاوضات صفر اليدين. وفي حين كان المفاوض الفلسطيني يطالب بمجرد تنفيذ الاتفاقات التي لم تكن لتمثل حتى الحد الأدنى من مطالب الجمهور ويحتج بالنصوص المتفق عليها أساسا وبالمنطق وبالحق وبالعدل، كان المفاوض الإسرائيلي الذي تعييه الحجة يقذف وجه الفلسطيني بسائل بارد لزج اسمه المصالح الحيوية الإسرائيلية، التي يفترض المنطق أنها سبق أن روعيت تماما في النصوص الموقعة والمتخذة مرجعا للمفاوضات. وليس هناك إلا أحد تفسيرين للمماطلة ولاستخدام الإسرائيليين هذا التعليل بعدما وقعوا على اتفاقات ملزمة ذات استحقاقات واضحة : فإما أنها مجرد تمويه على موقفهم الحقيقي الذي هو عدم التوصل إلى السلام وإنما إلى التوسع في غياب قوة نزال وتحد ومشاغلة، أو أن هذه المصالح الحيوية الإسرائيلية تتمدد بلا توقف كلما لاحظ الإسرائيليون أن الطرف العربي بعيد عن إعادة تنظيم قواه وفرض وجوده.

السلام الإسرائيلي

وهكذا مضت المفاوضات عاما بعد عام والإسرائيليون يخرجون للفلسطينيين لسانهم ويتلاعبون بالوقت وبالمعنويات وبالكرامات ويسخرون من العقول، ويعتقدون كما يبدو أنهم قد وصلوا في الحقيقة الى السلام الإسرائيلي عندما فرضوا حالة اللاحرب واللاسلام على المنطقة. وكيف لا وهم قد أمنوا خطر الهجمات عليهم من ناحية، ومضوا من ناحية اخرى في تغيير الأوضاع على الأرض كما يحلو لهم، ساخرين من النصوص التي تتحدث عن عدم جواز تغيير الوضع القائم عند التوقيع على الاتفاقات. ولن يحتاج أي راغب في الحقيقة إلى جهد كبير لاحصاء خروقاتهم لهذا الشرط الجوهري بإحصاء مساحات الأراضي التي صادروها والأشجار التي أحرقوها وابناء القدس الذين جردوهم من هوياتهم المقدسية، وذلك كله أثناء سير المفاوضات.

هذا هو مسلكهم ووجههم الذي جربناهم فيه أثناء العلاقة التفاوضية، أما على ساحة الإعلام العالمي ووسائله التي تفبرك عقول البشر، فإن الإسرائيليين اتخذوا صورة الأقلية

الدينية التي هي بحاجة إلى الأمن في مواجهة محيط وحشي من العرب الإرهابيين الخطرين على الحضارة الغربية!!

لاءات الطمع ولاءات الحافة

لكن قمة كامب ديفيد التفاوضية الأخيرة كانت قمة خذلان الآمال التي سبق لها أن استحالت ظنونا. ففي تلك القمة كشفت الولايات المتحدة عما هو أكثر من الانحياز لإسرائيل. لقد كشفت عن تصميم غريب على تحطيم إرادتنا وعلى منح الإسرائيليين كل ما تبقى لنا. وكشف المسؤولون الأمريكيون في انفجارات غضبهم جراء عدم الاستجابة لإملاءاتهم عن نواياهم الصريحة بتدمير الوطن العربي وإعادة تفتيته وتقسيمه كي لا يكون للفلسطينيين أمل في نصرة أمتهم ذات يوم.

وقد وقف كلينتون في نهاية قمة كامب ديفيد ينحي باللائمة على الفلسطينيين ويحملهم مسؤولية فشل المفاوضات. ووقفت زوجته الطامحة إلى مقعد في مجلس الشيوخ تتملق اللوبي الصهيوني فتحرض على الفلسطينيين وتدعو الى حرمانهم من المساعدات. وعاد زوجها الرئيس يتكلم عن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس عقابا للفلسطينيين. إنه عالم الديمقراطية الأمريكية القائمة على الصفقات وعلى التهديد بالفضائح. ولا يتخيل أحد أن كلينتون وامرأته الطامحة يجهلان حقيقة الأمور. فمن الواضح لهما ان لاءات باراك التي أعلنها مسبقا قبل الذهاب الى كامب ديفيد إنما تداهن نوازع الطمع والبطر واعتياد دور المحتلين الأقوياء. وهي نوازع ملحوظة ومشهودة في مجتمع المحتلين والمستوطنين. في حين أن الخطوط الفلسطينية الحمراء تقع على الحافة التي ليس بعدها إلا الهاوية، للمسؤول، وللشعب، وللقضية، وللوطن. ويعلم كلينتون أن باراك كان يلعب في كامب ديفيد دورا تمثيليا يشاركه إياه كلينتون نفسه. بينما كان ياسر عرفات يدافع دفاعا صميميا عن الشيء الذي لا يعود لشيء بعده معنى.

الضغط الخفيف

واليوم وفي مناخ الحديث عن جولات جديدة من المفاوضات أخذت الصحف في إسرائيل وأمريكا تتحدث عن صعوبة موقف ايهود باراك حيال حلفائه الائتلافيين وخصومه الحزبيين في الساحة الداخلية الإسرائيلية. وسارت على خطاها بعض الصحف العربية. و قبل ذلك كان الامريكيون، في الأوقات التى يكتفون فيها باستخدام أساليب خفيفة من الضغط على الجانب الفلسطيني يتذرعون بموقف الأحزاب المعارضة التي تتربص برئيس الوزراء الإسرائيلي و تريد أن تستغل موقفه في المفاوضات لتطيح بحكومته، و ربما للإتيان بحكومة يمينية متطرفة بدلا من حكومة العمل (المعتدلة). و هذا كله ليس إلا صنفا واحدا من صنوف الحجج و التعليلات التي تستخدم لإحداث الاهتراء في الموقف التفاوضي الفلسطيني. وبينما يحافظ مسؤولون فلسطينيون عديدون على مقتضيات اللياقة الدبلوماسية في ذكرهم جهود أمريكا ودور الرئيس الأمريكي لا يكف الأمريكيون في المقابل عن اتهام الجانب الفلسطيني الذي لم يبق لديه ما يتنازل عنه بأنه متصلب عديم المرونة مضيع لفرصة لا يجود الزمان بمثلها.

القدس واللاجئون

لقد ذكرت المصادر الإسرائيلية والأمريكية أن المتفاوضين في قمة كامب ديفيد توصلوا الى الاتفاق على جميع نقاط التفاوض تقريبا، عدا نقطة القدس. وقالت المصادر الفلسطينية إن مسألة اللاجئين ـ شأن مسألة القدس ـ لم تكن موضع اتفاق. ونحن الفلسطينيين الذين نعد

أنفسنا سدنة المسجد المقدس والأمناء على الكنائس المقدسة، ننظر إلى موضوع اللاجئين بقدر من التقديس لا يقل عن موضوع القدس. ولا يستطيع قائد فلسطيني ـ كائنا من كان ـ أن ينهي حياته السياسية، ولا أن يبدأ حياته السياسية، ببيع الحق الجماعي والفردي لشعبه وأمته. والواقعية السياسية لا يمكن أن يكون معناها تعريض القائد نفسه لغضبة الأجيال واحتقارها وكذلك للعنة التاريخ والعقيدة . غير ان شهوة استرضاء اللوبي اليهودي في امريكا لم تدع لكلينتون ولا للحزب الديمقراطي من ورائه عقلا ولا ميزانا. فكأنما هم تعهدوا في جلسات سرية بينهم وبين الطرف الآخر خلال عقد صفقات الأصوات مدفوعة الثمن، أن ينهوا مسألتي القدس واللاجئين على أساس كونهما متاعا من المتاع أو سلعة من السلع التي لا تستثنى من البيع والشراء. وكأنما اشتملت الصفقة على وعد أمريكي باستخدام أقصى درجات الضغط العنيف لانتزاع توقيع الطرف الفلسطيني على الشروط المطبوخة سلفا بين الأمريكيين والإسرائيليين.

وتناسى كلينتون ان الولايات المتحدة التزمت بقرارات الشرعية الدولية التي لم تشتمل ابدا على إسباغ صفة (الإسرائيلية) على القدس المحتلة. ولكن السيد كلينتون لا يرى حرجا في التنكر للمواقف الأمريكية السابقة حيال موضوع القدس.. كما لا يجد الأمريكيون حرجا في التنكر لمواقفهم الممتدة على مر اكثر من اربعين عاما حيال المبدأ الأساسي لحل مشكلة اللاجئين الا وهو الاعتراف لهم بحق العودة، و يكفي ان يتذكروا تصريحات جون فوستر دالاس (وهو من الحزب الجمهوري)، وكان وزير الخارجية الامريكية في مطالع الخمسينات، الذي تحدث في مشروعه لحل النزاع في الشرق الاوسط عن ضرورة ان يتمكن اللاجئون الفلسطينيون من العودة إلى ارض بلادهم. وقد عبر عن ذلك بمفردات واضحة اذ وصف هؤلاء الناس بأنهم (منتزعون من جذورهم)، و قال بضرورة (وضع حد لبؤس مليون لاجىء من الفلسطينيين المقتلعين من أرضهم مما يستدعي تأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة الى وطنهم الأول ضمن حدود الممكن وتوطينهم في المناطق العربية التي يوجدون فيها. ومن أجل تحقيق التوطين اقترح استصلاح المزيد من الأراضي بحيث يتمكن اللاجئون من الاستقرار والعمل عليها. ولتحقيق هذه الأفكار أن تدفع اسرائيل تعويضات للاجئين يتم تمويلها بقرض دولي تشارك فيه الولايات المتحدة بصورة أساسية وتساهم في اقامة مشاريع الري وتحقيق التنمية المائية في المنطقة مما سيساعد مباشرة على إعادة توطين اللاجئين.) ففي هذه العبارات اعتراف بهذا الحق الفلسطيني الثابت و البديهي، كما ان استخدامه عبارة (وطنهم الأول) تعبير عن موقف أمريكي يشتمل على بقية من نكهة الحقيقة. و يلاحظ أيضا أن الموقف الأمريكي في تلك المرحلة لم يغفل عن أن إسرائيل هي المسؤولة عن دفع التعويضات بموجب مسؤوليتها الجنائية عن انتزاع اللاجئين من جذورهم. و لم يشذ عن هذا الموقف الرئيس جون كينيدي (وهو من الحزب الديمقراطي) بعد ذلك بستة أعوام، فقد قال من بين ما قال في رسالة منه إلى جمال عبد الناصر (إننا مستعدون للمساهمة في حل مشكلة اللاجئين العرب على أساس المبدأ القاضي بإعادتهم إلى ديارهم، أو بتعويضهم عن ممتلكاتهم). بل إن الرئيس ليندون جونسون (وهو بدوره ديمقراطي) عبر عن موقف لا يخرج في الجوهر عن ذلك حينما تقدم بمشروعه لإنهاء النزاع في الشرق الأوسط في أعقاب حرب حزيران بقوله (لابد من حل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً خاصة أن النزاع الجديد أدى الى اقتلاع المزيد من الناس من موطنهم الأصلي و لا بد أن توجه دول الشرق الأوسط جهودها لرفع الظلم عن هؤلاء).

و نحن نجد عدا هؤلاء الرسميين مواقف أخرى لأشخاص أمريكيين أو مؤسسات أمريكية تختلف في تفاصيل عديدة وتحابي الإسرائيليين في نقاط عديدة و لكنها لم تجد من العقل أن

تغفل المبدأ نفسه فتنكر حق اللاجئين في العودة و التعويض، و من هؤلاء الأشخاص جوزيف جونسون صاحب مشروع خاص لمشكلة اللاجئين، و كذا مؤسسة لجنة خدمات الأصدقاء الأمريكيين في كتابها المنشور عام ١٩٧٠ و الذي يعترف بحق اللاجئين في العودة أو التعويض.

رؤساء بلا رؤية

لقد تراجع الموقف الأمريكي تراجعا دراماتيكيا بعد عهود الرؤساء الأقوياء في الولايات المتحدة، فأصبح الرؤساء القادمون إلى البيت الأبيض بلا شخصية ولا رؤية (وبيل كلينتون في عدادهم دون شك) يعتمدون على مساعديهم اعتمادا كليا في رسم سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وهؤلاء المساعدون الذين لم يكن وصولهم إلى المراكز العليا في وزارة الخارجية الأمريكية محض صدفة جعلوا سياسة الولايات المتحدة في هذه المنطقة من العالم نسخة بالكربون عن سياسة إسرائيل، بل عن أشد سياسات إسرائيل تعصبا ونفيا للفلسطيني،ولهذا شعر الفلسطينيون بالحاجة إلى راع نزيه متوازن، وظنوا أن أوروبا يمكن أن تلعب هذا الدور، إلا انهم اكتشفوا أن أوروبا الباحثة عن مصالحها في المنطقة قررت أن تضمن هذه المصالح عن طريق الأمريكيين المسيطرين وليس عن طريق العرب المسيطر عليهم فباعت دورها للمايسترو الأمريكي وعصاه الإسرائيلية. ولقد كان المبرر الوحيد لقبول الفلسطينيين بأمريكا راعيا منذ البداية هو المواقف الأمريكية المعلنة، والتي ـ كما قلنا ـ كانت بسبب حداثة العهد بالنكبة وأحداثها تعترف بشيء من الحقيقة الموضوعية حول مسألة اللاجئين ومسألة القدس. و لكن الفلسطينيين لا يستطيعون بحال من الأحوال أن يقبلوا الأمريكيين وسيطا ومحكما إذا تملصت الولايات المتحدة من مواقفها و تصريحات رؤسائها الذين كانوا قريبي العهد بالنكبة و الذين رأوا المصلحة الأمريكية متمثلة في عدم الانجرار إلى ما لا نهاية وراء الرؤيا الإسرائيلية و المصلحة الإسرائيلية.

و أهم من ذلك أن الفلسطينيين لا يستطيعون بحال من الأحوال أن يقبلوا تنصل الأسرة الدولية من قرارات الأمم المتحدة المتراكمة و التي يمثلها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، بنصه على أنه (يجب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة الى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن تعوض ذلك الفقدان أو الضرر الحكومات أو السلطات المسؤولة).

حبر على ورق

قد يقول البعض إن هذه القرارات و المواقف ليست إلا حبرا على ورق، و أنه خير للفلسطينيين أن ينسوها و يتناولوا ما يعرض عليهم مهما كان تافها. و الواقع أن بقاء هذه القرارات و المواقف حبرا على ورق يرجع إلى ثلاثة أسباب سياسية، أولها ازدياد سيطرة اللوبي اليهودي في الحياة السياسية الأمريكية، و ثانيها ازدياد حالة التردي و الانحطاط في العالمين العربي و الاسلامي، و ثالثها أن السياسة لا خلاق لها و لا ذاكرة لأصحابها عندما تتطلب مصالحهم النسيان. ولكن ما من صاحب قضية حقة يفرط بالشهادات والمستندات التاريخية الموثقة لحقه نظير أن يعطيه الأقوياء مزقه من ذلك الحق السليب.

أما على صعيد السلام ومسؤولية الأطراف عنه فإن ضخامة حجم قضية السلام وعظمة شأن آثار السلام تملي على الجميع أن لا يتصرفوا بمقوماته الأساسية على هذا النحو من الظلم الفاحش. فلا قيمة لسلام تحتاج حمايته وإدامته إلى حراسة مسلحة طويلة الأمد. وما يطلبه الأمريكيون من الفلسطينيين هو أن يخلعوا جلدة وجههم وأن يدخلوا في جيب المعطف الإسرائيلي ويخاطبوا أمتهم العربية والإسلامية من هناك بوصفهم السماسرة الذين يمتازون بمعرفة لغة الزبائن داعين إياها إلى شراء المنتجات الإسرائيلية. وليس الفلسطينيون سذجا ساقطين كما يتوهم الذين يضعونهم في هذه الصورة. كما أن مثل هذه الحالة لا يمكن أن تدوم فيما لو صارت واقعا بقدرة شيطان.

ذلك ما لن تتحمله الأجيال وما لن تتحمله المنطقة كلها. وأعتقد أن الإسرائيليين، على الرغم من نوازع طمعهم التي توقعهم في التناقض ما بين رغبتهم في الرفاه والسكينة وشهوتهم لاغتصاب كل شبر جديد من وطن الفلسطينيين، يفهمون طبعا أن السلام لا يتحقق على قاعدة النهب الى ما لا نهاية، ويعرفون أن السلام المتفجر الذي لا يصمد للسنوات هو قنبلة موقوتة أكثر من كونه مناخا صالحا للتفكير في المشاريع والربح والاستثمار والتمتع ببركات السلام. وعلى قادة الإسرائيليين أن لا يندمجوا في التمثيل والتظاهر بأنهم يستطيعون أن يعيشوا دون سلام . وإذا كان سلام اللاسلم واللاحرب على الطريقة الإسرائيلية قد حقق لإسرائيل حتى الآن هدوءا نسبيا فما ذلك إلا لأن الناس ما زالت في حالة انتظار وترقب. ويعلم الإسرائيليون أن الفلسطينيين لاجئون ليس لديهم الكثير ليخسروه. أما الإسرائيليون الذين تمتعوا بخيرات البلاد على حساب الفلسطينيين، وبالمساعدات الأمريكية على حساب دافع الضرائب الأمريكي، فهم أكثر الناس خسارة في أي مستقبل لا يحمل السلام.